

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



الجمهورية العربية المتحدة

# الجريدة الرسمية

(العدد ١٤٨) الصادر في يوم الخميس ٢٢ صفر سنة ١٣٨٤ - ٢ يوليه سنة ١٩٦٤ (السنة السابعة)

قرار :

مادة وحيدة — ينشر في الجريدة الرسمية الكتاب المتبادل بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة وحكومة اليابان في شأن الإعفاء الضريبي لمنشآت الطيران التابعة للدولتين الموقع عليها في مدينة القاهرة بتاريخ ٢٧ أبريل سنة ١٩٦٤ ويقتربان تأذين من تاريخ ١٢ أبريل سنة ١٩٦٢

محمد رياض

السيد وكيل وزارة الخزانة المساعد

أنشرف باحاطة سعادتكم علماً بأن حكومة اليابان ترغب في أن تجده مع حكومة الجمهورية العربية المتحدة التدابير الآتية لتبادل الإعفاء من بعض الضرائب المفروضة على منشآت النقل الجوي :

١ - تشهد حكومة اليابان بمقتضى أحكام القانون الياباني رقم ١٤٤ لسنة ١٩٦٢ بأن تصنف على أساس المعاملة بالمثل ، من ضريبة الشركات وضريبة الدخل والضرائب المحلية (ضريبة المنشآت وضرائب السكان) المفروضة في اليابان ، جميع الدخول الناتجة من مزاولة نشاط النقل الجوي الدولي الذي تمارسه منشآت الجمهورية العربية المتحدة .

٢ - تشهد حكومة الجمهورية العربية المتحدة اعتماداً للسلطة المخولة لها بمقتضى المرسوم بقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٥٢ المعدل بالقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٩ بأن تصنف ، على أساس المعاملة بالمثل ، من الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية والضربي على إرادات رؤوس الأموال المنقولة وضريبة الدفاع والضرائب المحلية ، جميع الدخول الناتجة من مزاولة نشاط النقل الجوي الدولي الذي تمارسه منشآت اليابان مالم يكن للتفع بال Redistributions موطن ضريبي في الجمهورية العربية المتحدة .

وزارة الخارجية

قرار

وزير الخارجية

بعد الاطلاع على القرار الجمهوري رقم ٧٩٥ الصادر بتاريخ ١٥ مارس سنة ١٩٦٤ بشأن الموافقة على الكتاب المتبادل الخاص ببيان الاستثمارات الأمريكية بالجمهورية العربية المتحدة والموقع في القاهرة بتاريخ ٢٩ يونيو سنة ١٩٦٣ ،

قرار :

مادة وحيدة — ينشر في الجريدة الرسمية الكتاب المتبادل الخاص ببيان الاستثمارات الأمريكية بالجمهورية العربية المتحدة والموقع في القاهرة بتاريخ ٢٩ يونيو سنة ١٩٦٣ أو يعمل به اعتباراً من تاريخ ٢٩ يونيو سنة ١٩٦٣ وهو تاريخ الكتاب المتبادل .

محمد رياض

قرار

وزير الخارجية

بعد الاطلاع على القرار الجمهوري رقم ٢٠٩٥ الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٦٣ والخاص بالموافقة على الكتاب المتبادل بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة وحكومة اليابان في شأن الإعفاء الضريبي لمنشآت الطيران التابعة للدولتين الموقع عليهما في القاهرة بتاريخ ٢٧ أبريل سنة ١٩٦٤ ،

وضربية الدخل العام ، والضرائب المحلية ( ضريبة المنشآت وضرائب السكان ) المفروضة في اليابان جميع الدخول الناتجة من مزاولة نشاط النقل الجوي الدولي الذي تمارسه منشآت الجمهورية العربية المتحدة .

٢ - تتعهد حكومة الجمهورية العربية المتحدة اعمالاً للسلطة المخولة لها بمقتضى المرسوم بقانون رقم ١٩٥٩ لسنة ١٩٥٢ المعدل بالقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٩ بأن تغدو ، على أساس المعاملة بالمثل ، من الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية والضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وضريبة الدفاع والضرائب المحلية ، جميع الدخول الناتجة عن مزاولة نشاط النقل الجوي الدولي الذي تمارسه منشآت اليابان عالم تكن للتفع بالتزامن موطن ضريج في الجمهورية العربية المتحدة .

٣ - ( ١ ) يقصد بعبارة ( منشآت الجمهورية العربية المتحدة ) المشار إليها في الفقرة الأولى منشآت الجمهورية العربية المتحدة للنقل الجوي التي يوجد مقر إدارتها الفعل في الجمهورية العربية المتحدة والتي تزاول نشاطها شركات مكونة طبقاً لقوانين الجمهورية العربية المتحدة أو تزاول نشاطها حكومة الجمهورية العربية المتحدة .

( ب ) يقصد بعبارة " منشآت اليابان " المشار إليها في الفقرة الثانية منشآت النقل الجوي اليابانية التي تزاول نشاطها الشركات التي يوجد مقر إدارتها الرئيسي في اليابان أو تزاول نشاطها حكومة اليابان .

( ج ) يقصد بعبارة " مزاولة نشاط النقل الجوي الدولي " المشار إليها في الفقرتين الأولى والثانية قل الركاب والبضائع والبريد بطريق الجو بين إحدى الدولين والدولة الثانية أو أية دولة أخرى .

٤ - يسرى الإعفاء من الضرائب المنصوص عليه في الفقرتين الأولى والثانية على الدخول أو الأرباح المحققة في أو بعد اليوم الثاني عشر من شهر أبريل سنة ١٩٦٢

٥ - يقف سريان مفعول هذه التدابير :

( ١ ) إذا أنهيتا إحدى الحكومتين بإخطار كتابي ترسله إلى الحكومة الأخرى وينتهي العمل بها بعد مفعى ستة أشهر من تاريخ تسلمه هذا الإخطار .

( ب ) بمجرد انتهاء العمل بالإعفاء الوارد في الفقرتين الأولى والثانية في اليابان أو في الجمهورية العربية المتحدة بسبب أي تعديل أو إلغاء للقوانين المشار إليها في الفقرتين الأولى والثانية ، يجب إخطار الحكومة الأخرى بهذا التعديل أو الإلغاء خلال ثلاثة أشهر من تاريخ حدوثه .

وكيل وزارة الخزانة المساعد  
فهمي سعيد السندي

٣ - ( ١ ) يقصد بعبارة " منشآت الجمهورية العربية المتحدة " المشار إليها في الفقرة الأولى منشآت الجمهورية العربية المتحدة للنقل الجوي التي يوجد مقر إدارتها الفعل في الجمهورية العربية المتحدة والتي تزاول نشاطها شركات مكونة طبقاً لقوانين الجمهورية العربية المتحدة أو تزاول نشاطها حكومة الجمهورية العربية المتحدة .

( ب ) يقصد بعبارة " منشآت اليابان " المشار إليها في الفقرة الثانية منشآت النقل الجوي اليابانية التي تزاول نشاطها الشركات التي يوجد مقر إدارتها الرئيسي في اليابان أو تزاول نشاطها حكومة اليابان .

( ج ) يقصد بعبارة " مزاولة نشاط النقل الجوي الدولي " المشار إليها في الفقرتين الأولى والثانية قل الركاب والبضائع والبريد بطريق الجو بين إحدى الدولين والدولة الثانية أو أية دولة أخرى .

٤ - يسرى الإعفاء من الضرائب المنصوص عليه في الفقرتين الأولى والثانية على الدخول أو الأرباح المحققة في أو بعد اليوم الثاني عشر من شهر أبريل سنة ١٩٦٢

٥ - يقف سريان مفعول هذه التدابير :

( ١ ) إذا أنهيتا إحدى الحكومتين بإخطار كتابي ترسله إلى الحكومة الأخرى وينتهي العمل بها بعد مفعى ستة أشهر من تاريخ تسلمه هذا الإخطار .

( ب ) بمجرد انتهاء العمل بالإعفاء الوارد في الفقرتين الأولى والثانية في اليابان أو في الجمهورية العربية المتحدة بسبب أي تعديل أو إلغاء للقوانين المشار إليها في الفقرتين الأولى والثانية ، يجب إخطار الحكومة الأخرى بهذا التعديل أو الإلغاء خلال ثلاثة أشهر من تاريخ حدوثه .

القاهرة في ٢٧ أبريل سنة ١٩٦٤

سفير اليابان  
والموضوع فوق العادة  
ليجىء واجبها

### السيد سفير اليابان والموضوع فوق العادة

أشرف بالالفاظة بأنني تلقيت كتابكم المؤرخ في ٢٧ أبريل سنة ١٩٦٤ ، وردًا عليه أشرف باحاطة سيادتكم علماً بأن حكومة الجمهورية العربية المتحدة تبادركم الرغبة في أن تتحذى مع حكومة اليابان التدابير الآتية لتبادل الإعفاء من بعض الضرائب المفروضة على منشآت النقل الجوي :

١ - تتعهد حكومة اليابان بمقتضى أحكام القانون الياباني رقم ١٤٤ لسنة ١٩٦٢ بأن تغدو على أساس المعاملة بالمثل من ضريبة الشركات ،